

## نص البيان الصحفي للفريق العربي والدولي لمراقبة انتخابات مجلس الامة الكويتي 2012

الكويت 3 فبراير 2012

### تمهيد

يتوجه الفريق العربي والدولي لمراقبة انتخابات الفصل التشريعي الرابع عشر لمجلس الامة بالتهنئة الى دولة الكويت شعبا وحكومة.

كما يتوجه الفريق بالشكر الى حكومة الكويت التي اتاحت امامه المجال للقيام بمهمة المراقبة وبحرية كاملة والى جمعية الشفافية الكويتية، الشريك المحلي للشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات على المساهمة في تنظيم زيارة واقامة وقيام الوفد بدوره في اعمال المراقبة.

ان ديمقراطية الانتخابات بما تعني شفافيتها ونزاهتها وحريتها وعدالتها انما تعني تعزيز ثقة المواطن بالمؤسسات الدستورية والوطنية ما يؤدي حكما الى تعزيز شرعية الحكومة والاستقرار الامني والسياسي وتحسين السلم الاهلي والوحدة الوطنية.

ان النسبة المرتفعة للمشاركة في الانتخابات، والتي بلغت الـ61% انما جاءت تعبيراً عن اهتمام الشعب الكويتي في المشاركة وممارسة حقوقه السياسية لتحديد ملامح المرحلة المقبلة لدولته.

وقد شارك فريق عربي ودولي بمراقبة الانتخابات بين 31 يناير والثالث من فبراير في اطار الجهود التي تقوم بها الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات.

وتجدر الاشارة الى ان الشبكة العربية كانت قد اوفدت فريقا استطلاعيا بين 18 و20 يناير الماضي للاطلاع على الاجواء التحضيرية للانتخابات حيث التقى الوفد بالجهات التي تنظمها في وزارتي الداخلية والاعلام، كما التقت الجهات الامنية المناط بها متابعة التحضيرات والفعاليات السياسية من مرشحين وتيارات سياسية ومنظمات المجتمع المدني في الكويت، وقد اصدر الفريق تقريراً حول ابرز الاستنتاجات والتوصيات التي اقترحها لتحسين وتحسين العملية الانتخابية.

وقد تشكل الوفد العربي الدولي في زيارته الاخيرة من 34 خبيرة وخبيرا من المجتمع المدني، قدموا من 16 دولة عربية واوروبية واميركية (تشمل كندا وامريكا)، وتخلل زيارتهم جولات ميدانية الى كل الدوائر الانتخابية الخمسة حيث دخلوا الى معظم المراكز الانتخابية. وفي ختام

اليوم الانتخابي الطويل، الواقع فيه الثاني من فبراير 2012، اصدر الفريق العربي البيان التالي والذي يتضمن ابرز ملاحظاته.

## مقدمة

سبق الانتخابات ازمة سياسية استمرت لسنوات ادت الى استقالة الحكومة وتكليف رئيس جديد للحكومة بتشكيل مجلس للوزراء. وهي اول مرة يجري فيها تغيير رئيس للوزراء تحت ضغط المطالبة الشعبية، لاسيما الشبابية. كما اخذ سمو الامير قرارا قضى بحل مجلس الامة ودعا الى انتخابات مبكرة للمجلس.

وقعت اثناء التحضير للانتخابات وايام قبل حصولها اشكالات امنية كما لوحظ ارتفاع حاد في نبرة الخطاب السياسي وفي الخطاب الطائفي والقبلي، ما زاد من حالة التوتر والتشنج وبات يضع التحدي الامني على سلم الاولويات الوطنية.

كما دار الحديث عن نقشي الرشاوي الانتخابية حيث تقدمت جمعية الشفافية الكويتية بـ 31 تبليغا الى وزارة الداخلية تتضمن معلومات عن المرشحين والراشيين، الا ان الداخلية لا زالت تقوم بالتحقيقات ولم تحلها الى النيابة العامة لاجراء المقتضى ووقف الضرر المتماذي جراء هذه الممارسات.

وقد قامت اللجنة المكلفة بتدقيق الطلبات حسب المادة الثانية من قانون الانتخابات التي شطبت ١٥ مرشحا، فتمكن المرشحون المشطوبون بتقديم طعون امام القضاء الذي أعاد تثبيتهم الا واحدا منهم.

## الملاحظات العامة

### اولا: الملاحظات الايجابية

جرت الانتخابات بشكل جيد عموما، حيث لاحظ الفريق تعاوننا بين وزارة العدل التي وفرت الطاقم الاساسي لرئاسة اللجان ووزارة الداخلية التي قامت بتوفير الخدمات للمواطنين في المراكز والقوى الامنية التي وفرت حماية الصناديق والمراكز الانتخابية.

وقد لفت نظر المراقبين ممارسات الجهات المنظمة والتي تتم عن احترام حق المواطنين وقيامها بالجهد المطلوب لتوفير راحتهم وضمان مشاركتهم الفاعلة. كما لاحظ الفريق حسن المعاملة والتعاون من اجل توفير افضل الظروف لنجاح العملية الانتخابية بشكل عام.

وقد بينت المراقبة عن الجدية والنجاح اللذين ميزا مرحلة الاعداد المسبق للانتخابات ودقة التنظيم بحيث توفرت كافة قوائم الناخبين والتجهيزات الضرورية والارشادات والتوجيهات اللازمة لتوفير معظم مستلزمات حسن سير العملية الانتخابية، لاسيما التعليمات والاشارات التوجيهية المكتوبة بدقة وقوائم الناخبين وارقام اللجان والتي كانت معلقة على جدران المراكز بشكل مرئي وواضح للجميع،

كما لاحظ الفريق ان التعليمات التنفيذية والتي جاءت مطابقة للقانون، تتلائم والمعايير الدولية لديمقراطية الانتخابات ولعل اهم هذه المعايير التي جرى احترامها وتطبيقها هي التالية:

- سرية الاقتراع: اعتمد العازل (منصة التصويت) في كافة اللجان وكذلك القسائم المعدة سلفا كاجراءات أساسية تضمن سرية الاقتراع وتحرر الناخبين من ضغط المرشحين والجهات المنظمة.
- الاجراءات: طبق رؤساء اللجان واعضاؤها التعليمات الواردة في القانون لجهة التأكد من ان كل الامور في نصابها قبل افتتاح الصناديق ومن ان كافة البيانات والخطوات تجري وفق الاصول اثناء العملية الانتخابية.
- منع الدعاية في دور العبادة والعلم هو اجراء يساهم في تحرير الناخب من الضغوط التي يمكن ان يخضع لها وتؤثر على خياراته
- يجرم القانون استخدام المال للتأثير على توجهات الناخبين كما يمنع استخدام اموال الجمعيات والنقابات لدعم المرشحين وهي اجراءات اساسية لضمان قدر من النزاهة في الانتخابات
- الشفافية: سمح للمجتمع المدني ممثلا بجمعية الشفافية الكويتية بمراقبة الانتخابات. فعملت الجمعية على تدريب واعداد 300 متطوعا توزعوا على كافة المراكز الـ105، بحيث تمكنوا من تغطية غالبية اللجان والتي بلغ عددها 543، فاضفوا المزيد من الثقة بالاجراءات وحسن تطبيقها وحسن سير العملية الانتخابية عموما.
- ترك المراقبون المحليون المجال مفتوحا امام المراقبين العرب والدوليين للقيام بدورهم بحرية وباستقلالية تامة، ما اتاح للفريق القيام بدوره بكل موضوعية ومهنية ومن دون أي تأثير لاي اعتبار او جهة كانت

وقد سجل الفريق العربي والدولي الاداء الجيد للقوات الامنية التي حافظت على الامن وعلى حسن سير العملية الانتخابية وتعاونت مع رؤساء اللجان والناخبين بما يضمن المشاركة اللائقة لجميع المقترعين وبما يضمن الشفافية وحرية الاختيار.

كما سجل جهد واضح ومحاييد لوزرارة الاعلام ووسائل الاعلام الرسمي التي فسحت في المجال امام كل المرشحين بشكل متساوي كما وفرت كافة الخدمات اللوجستية لوسائل الاعلام للقيام بدورها

وقد لاحظ الفريق الاجراءات التي سهلت مشاركة ذوي الاعاقة والمسنين

كما سجل الفريق سلامة اجراءات افتتاح واقفال الصناديق والشروع بعمليات الفرز، على الرغم من تأخر افتتاح بعض اللجان لبعض الوقت تراوح بين الربع والنصف ساعة، الا ان ذلك لم يؤثر على العملية الانتخابية بشكل عام

### ثانيا: الملاحظات على قانون الانتخابات:

ان ابرز الملاحظات التي سجلها الفريق العربي والدولي على قانون الانتخابات، والتي تتطلب النظر والتعديل بما يضمن المزيد من ديمقراطية وحرية الانتخابات:

- غياب الهيئة المستقلة للانتخابات بما يسمح للجهات المنظمة أن تتأثر بمواقف السلطة السياسية المعنية بتنظيم الانتخابات،
- ان توزيع الدوائر لم يراع التوزيع العادل للناخبين بحيث تفاوت عدد الناخبين بين الدوائر من 45.402 في الدائرة الثانية و113.409 في الدائرة الخامسة في الوقت الذي يتساوى فيه عدد المقاعد (10 مقاعد لكل من الدوائر الخمس) ما يعكس تفاوتاً كبيراً في الحجم التمثيلي للمقعد الواحد
- غياب المعايير الواضحة للانفاق الانتخابي ما أدى الى إنفاق ملحوظ لكميات كبيرة من الاموال التي قد تكون أثرت على حرية اختيار الناخب. فالولائم المفتوحة خلال الحملات الانتخابية والضيافات أمام المراكز في يوم الاقتراع تعتبر من أدوات التأثير في حرية اختيار الناخب لمرشحيه
- غياب المعايير الواضحة للاعلام والدعاية الانتخابية، وعلى الرغم من المذكرة 81 لسنة 2011 والتي صدرت عن وزير الاعلام، أدى الى التمييز بين المرشحين في وسائل الاعلام الخاص والى استمرار التغطية الاعلامية للحملات الانتخابية حتى في يوم الاقتراع، من دون الالتزام بالحياد امام المرشحين وباحترام فترة الصمت الاعلامي
- لا يلحظ القانون تدابير تساهم في تعزيز مشاركة المرأة السياسية من خلال تخصيص مقاعد لها بما يساعد على تلافي التمييز بحقها نتيجة العلاقات التقليدية السائدة في

مجتمعاتنا، وهذا قلص عدد المرشحات الى 28 من اصل 286 مرشحا وانعك في النتائج بحيث لم تفز ايا من المرشحات

- ان القانون يعتمد سنا مرتفعا للاقتراع والترشح، بما يحرم فئة واسعة من المجتمع من حقه في المشاركة السياسية

- عدم تحديد عدد اعضاء اللجان الانتخابية وكيفية اختيارهم بدقة قد يؤدي الى فوضى واشكاليات اجرائية وادارية، بالاضافة الى ان اعتماد قضاة او مدعين عامين تعينهم وزارة العدل كرؤساء للجان قد يؤدي الى تداخل الصلاحيات بين وزارتي الداخلية والعدل من جهة ومن جهة ثانية يؤدي الى اقحام السلطة القضائية بمهام تنفيذية في حين يفترض ان يقتصر دورها على مهمة الفصل بالنزاعات التي تنشأ بين مختلف اصحاب الحقوق والمصالح

### ثالثا: اما الملاحظات في الاجراءات الادارية

- تكررت ملاحظة عامة حول الرشاوي في مرحلة الحملات الانتخابية التي سبقت يوم الاقتراع.

- كما لاحظ المراقبون العرب انتهاكا متكررا للمادة 31 "مكررة" من قانون الانتخابات والتي "تحظر اقامة الاكشاك والخيم او اي شيء من هذا القبيل امام لجان الاقتراع وغيرها" حيث ان انتشار خيم المرشحين والاكشاك والتي كانت تقوم بتوزيع المأكولات والمشروبات على الناخبين طيلة يوم الاقتراع انما تعتبر انتهاكا لهذه المادة ولحق المواطن في المشاركة بحرية ونزاهة من اجل الاختيار الحر والمستقل يوم الانتخاب

- استمرار الحملات الاعلامية والدعاية الانتخابية يوم الاقتراع من خلال بث المقابلات مع المرشحين والقيام بالدعاية الانتخابية والاشارة والتلميح الى بعض المرشحين في البرامج الحوارية ومن قبل بعض المحللين السياسيين في الاعلام الخاص

- العدد الكبير للناخبين في معظم اللجان والذي وصل احيانا الى 1500 ناخب في البعض منها وتراوح المعدل الاجمالي بين 800 و1200، يؤدي الى تزام شديد للناخبين وطول مدة الانتظار وارهاق اللجان في حين ان المعايير الدولية توصي بان يكون عدد الناخبين الامثل في كل لجنة يتراوح بين 400 و600.

- ان تواجد القوى الامنية بكثافة داخل المراكز وبسلاحها يؤدي عادة الى حال من الارباك يسيطر على الناخبين. وعلى الرغم من انه لم تسجل اية حالة تدخلت فيها القوى الامنية

مع الناخبين واللجان في مسار العملية، الا ان الوضع الطبيعي هو ان يقتصر حضور القوى الامنية خارج المراكز وعلى ابواب اللجان وبعده محدود.

- لقد اعطي رؤساء اللجان سلطة تقديرية في اتخاذ بعض القرارات من بينها فتح اللجان (سجل في الكثير منها الافتتاح في الساعة الثامنة النصف) واغلاقها للصلاة او للغذاء (وقد افيد عن اغلاق بعضها لمدة ساعتين في الوقت الذي ينتظر فيه الناخبون خارج ابوابها وامام المركز) ، ولعل اهم مظاهر هذه السلطة التقديرية السماح للمراقبين بدخول اللجان والاشراف على مسار اعمالها بحيث ان عددا قليلا من رؤساء اللجان رفض السماح للمراقبين بدخول اللجان، ما يثير الريبة والشك من الدوافع لاتخاذ مثل هذا القرار

- لم يراع بعض رؤساء اللجان مبدأ سرية الاقتراع لاسيما في طريقة وضع منصة الاقتراع او وضع المنصتين بقرب بعضهما البعض. أو عندما سعوا لمساعدة الناخبين الاميين او ذوي الاعاقة والمسنين، فبدلا من مساعدتهم على تسجيل خياراتهم بصوت خافت وفق ما هو منصوص عنه في القانون، كانوا يقومون بذلك بصوت مسموع لجميع من في اللجنة لاسيما مندوبي المرشحين. كما لوحظ صعوبة استخدام منصات التصويت من قبل ذوي الاعاقة

## التوصيات

إن ابرز التوصيات التي يقترحها الفريق العربي والدولي هي التالية:

- في القانون
  - الهيئة المستقلة للانتخابات: لعل اهم معيار من معايير ديمقراطية وحرية الانتخابات هي حيادية الجهات المنظمة لها عن اي سلطة او جهة سياسية كانت، لذلك لا بد من اعتماد هيئة مستقلة تتشكل من رجال قانون وخبراء واكاديميين وممثلين عن المجتمع المدني، تقوم بتنظيم كامل العملية الانتخابية منذ دعوة الهيئات الناخبة الى الاعلان عن النتائج والبت بالطعون وبما في ذلك اعداد قوائم الناخبين وطباعة الاوراق المعدة سلفا.
  - اعادة النظر بتقسيم الدوائر بما يضمن التوزيع العادل للمقاعد على الدوائر ويساوي الوزن التمثيلي بين كل المقاعد.
  - لا بد للقانون من ان يتضمن معايير واضحة للاعلام والاعلان والدعاية الانتخابية وبما يكفل افضل الاداء لوسائل الاعلام وللمرشحين والاطراف

- السياسية المتنافسة ويؤمن العدالة في توزيع المساحات والاقوات الزمنية في كل الوسائل المرئية والمسموعة والمكتوبة الحكومية والخاصة بما في ذلك الاعلانات في الصحف اليومية وفي الاماكن المخصصة
- على القانون ان يضع سقفا للانفاق الانتخابي والذي يبدأ منذ الاعلان عن الانتخابات على ان يحدد انواع الانفاق المسموح بها ومصادر التمويل، بما يضمن عدالة ونزاهة وشفافية الانتخابات
  - يجب ان يتضمن القانون بندا يؤكد على حق المجتمع المدني في مواكبة ومراقبة الانتخابات لما ارتدته تجربة المنظمات المدنية الكويتية خلال الانتخابات الاخيرة من اهمية في توفير الشفافية والحفاظ على المعايير الدولية لديمقراطية الانتخابات

#### - في الاجراءات

- تقليص عدد افراد القوات الامنية داخل المراكز (المدارس) على ان يقتصر حضورها خارج المراكز وعلى ابواب اللجان واناطة مهام مساعدة الناخبين بموظفين مدنيين من ذوي الخبرة في هذا المجال على ان يكونوا محايدين
- الفصل التام بين مهام القضاء الذي يفترض به ان يفصل بالنزاعات التي تنشأ والطعون التي تقدم وبين المهام التنفيذية لاسيما رئاسة اللجان
- تقليص عدد الناخبين في اللجان ليتطابق مع المعايير الدولية المعتمدة وهي لا تتعدى الـ600 ناخبا كحد اقصى
- عدم السماح لمندوبي المرشحين ومؤيديهم التجول داخل المراكز حاملين بطاقات التعريف وحتى وان لم يقوموا بالترويج بشكل مباشر
- اصدار التعاميم والقرارات التوجيهية التي توحد المعايير والاجراءات والتدابير المعتمدة في اللجان وفي المراكز وعدم ترك سلطة تقديرية واسعة لرؤساء اللجان والمراكز بما يفسح المجال امام اختلاف المعايير والممارسات امام الناخبين والمرشحين والمراقبين والاعلام

#### الخاتمة

لا بد من الاشادة بالدور الكبير الذي قامت به وزارات العدل والداخلية والمهنية العالية التي تمتع بها المنظمون للانتخابات من لجان وقوى امنية، وبشكل خاص لفرق المراقبة المحلية التابعون لجمعية الشفافية الكويتية، بما وفر اعلى درجات التقدير والاحترام لممارسة المواطن الكويتي حقه الانتخابي بشكل لائق.

ان الملاحظات التي وردت اعلاه، ان كان في المجال القانوني او في المجال الاجرائي، لا ترتقي الى حد التشكيك في سلامة الاجراءات وشفافية العملية الانتخابية

وفي الختام لا بد من التوجه الى دولة الكويت حكومة وشعبا بالتهنئة لهذا الانجاز الهام على امل ان تجرى الانتخابات المقبلة وفق قانون جديد يأخذ بالاعتبار الملاحظات والتوصيات التي تقدم بها الفريق العربي والدولي والتي تنطبق مع المعايير الدولية لديمقراطية الانتخابات

## اعضاء الفريق العربي والدولي

الاسم	البلد
1. زياد عبد الصمد 2. زينة أعور 3. فراس علام	1. لبنان
4. طالب عوض	2. فلسطين
5. حسن عبد العاطي	3. السودان
6. هاني حوراني 7. هيلدا عجيلات	4. الاردن
8. عبد النبي العكري 9. سيد فهمي عبد الصاحب 10. علي جعفر الليث 11. سيد نجاح مكي 12. وجيهة البحارنة 13. عبد القادر شهاب 14. شرف الموسوي 15. مريم الرويعي 16. ابراهيم سرحان 17. منى عباس فضل 18. عبد الله زين الدين	5. البحرين
19. محمد راضي 20. شريف علاء الدين 21. معتز بالله عثمان	6. مصر
22. جعفر الشايب	7. السعودية
23. محمد الركن	8. الامارات
24. عز الدين الاصبحي	9. اليمن
25. خالد الحريبي	10. عمان
26. عبد الرحيم سيوي	11. المغرب
27. سعد البطاط	12. العراق
28. محمد شفيق صرصار	13. تونس
29. امل فان هيس	14. هولندا
30. فرانثيسكا 31. مايكل بالتاسيرو 32. شارل ريتشارد	15. الولايات المتحدة

33. باتريسيا تورسني	
34. كاتي كرواك	16. كندا
35. معصومة احمد ابراهيم	17. الكويت
36. محمد الانصاري	
37. رجا السعيد	
38. عبد العزيز العلاوي	
39. حمد متعب المطيري	
40. زيد المنيفي	
41. ناصر بهبهاني	
42. عمار عبد الحسين	
43. رائد فرس	
44. محمد جاسم الزايد	
45. عبد الله المرشد	
46. عبد العزيز راضي	